لافتقادها للوحات المرورية وقيادتها دون الحصول على التراخيص اللازمة

عبدالفتاح العلي: منع قيادة «الباجيات والبانشيات» في الطرق العامة

■ الحوادث الناجمة عن استخدام الباجيات آخذة في الارتفاع وخطورتها فيما تسببه من وفيات وعاهات مستديمة

■ توافر شروط الأمن والمتانة في تلك الآليات وهي الإنارة الأمامية والخلفية ومكان اللوحات المعدنية

عبدالفتاح العلي

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي حرص الوزارة على ضرورة الحزم في تطبيق القانون وعدم السماح بقيادة او استعمال الآليات الخطرة «بانشيات» في الطرق العامة لافتقاد تلك الوسائل الى اللوحات المرورية وقيادتها بدون الحصول على التراخيص اللازمة وفقا للشروط والمعايير القانونية المحددة.

وقال العلي في تصريح صحافي ان هذه الاليات مخصصة في الاساس لاستخدامها في مناطق البر والطرق الترابية او الرملية ولكن البعض يسيئ استخدامها خاصة الاطفال وبعض الشباب ممن يعرضون انفسهم وغيرهم من مستخدمي الطريق الى مخاطر جمة وحوادث خطيرة، واوضح اللواء العلي ان معدلات الحوادث الناجمة عن استخدام «الباجيات والبانشيات» آخذة في الارتفاع بعد وقوع حالات وفيات واصابات تسببت في عاهات مستديمة للاطفال نتيجة الخروج المفاجئ من الطرق الترابية او الرملية من مناطق البر الى الطريق العام والسير عكس الاتجاه وتجاوز الارصفة مما يؤدي الى وقوع حوادث خطيرة واصابات مؤلمة.

وذكر ان حملات رجال الادارة العامة للمرور تعمل على مدار الساعة لتنفيذ القرارات المنظمة بقيادة واستعمال البانشيات والباجيات وعدم قيادتها في الطرق الرئيسية والسريعة وشوارع الاحياء السكنية الداخلية مشددا على ضرورة الالتزام بالشروط القانونية والمواصفات والاشتراطات الفنية المحددة والتي يستوجب مراعاتها.

وبين ان من اهم هذه الشروط هو تقديم شهادة القرار الجمركي بالافراج عن المركبة «شهادة ميكانيكية» برقم القاعدة وسنة الصنع لهذه الفئة من المركبات وتقديم وثيقة تأمين سارية المفعول والا يقل سعة محركها عن 90 سم مكعب والا يزيد طولها على 3 امتار وعرضها على 75.1 مترا.

وشدد اللواء العلي كذلك على وجوب توافر شروط الامن والمتانة في تلك الاليات وهي الانارة الامامية والخلفية ومكان بالجهة الامامية والخلفية مخصص للوحات المعدنية مع وجود حزام الامان للمركبات المزودة بمقاعد ومساند للظهر وان يوجد بالمركبة نظام عادم وكاتم للصوت وتركيب عمود الراية بطول لا يقل عن 125 سم، واضاف ان هذه الفئة من المركبات يصرف لها لوحتان معدنيتان «مركبة برية عشض» بالمواصفات التي تحددها الادارة العامة للمرور مشيرا الى منع تغيير المواصفات الفنية والميكانيكية لنظام الفرامل ونظام العادم باستثناء تلك المعدة للسباقات والمنظمة من قبل الجهات المختصة وفي الحلبات والمضامير الخاصة واكد اللواء العلي ان من ضوابط استخدام هذه المركبات هو عدم استعمالها في الطرق الرئيسية والطرق السريعة والمعبدة والاحياء السكنية والمناطق الداخلية والساحلية ولا يسمح بركوب شخص خلف قائد المركبة ما لم تكن مزودة بحسب تصميمها الاصلي بمقعد خاص للراكب ومسند للظهر ويجب عند قيادة هذه المركبات ارتداء الملابس المناسبة وخوذة الرأس.

واهاب بسائقي هذه المركبات الحصول على رخصة سوق «مركبة برية عشض» وبشرط الا يقل سن المرخص له عن 17 سنة ميلادية ويسري على هذه المركبات ما يسري على الدراجات الآلية من رسوم ترخيص التسيير والتأمين على اللوحات المعدنية كما تسري على المركبات «ع.ش.ض» قواعد وشروط واحكام وثيقة التأمين المرافقة على ان تكون قيمة قسط التأمين السنوي 50 دينارا.

بواسطة الأمم المتحدة مخصصة لمشاريع إعادة تأهيل البيئة

بوحمرة: الكويت تتسلم 744 مليون دولار من لجنة التعويضات خلال أيام

خالد بوحمرة

قال الامين العام لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع اعادة تاهيل البيئة خالد بوحمره ان الكويت ستتسلم مايقارب 744 مليون دولار في الايام المقبلة من المبالغ المتبقية لبرنامج مشاريع اعادة تاهيل البيئة من لجنة الامم المتحدة للتعويضات بعد توقيع اتفاقية التطمينات السياسية مع الامم المتحدة.

واضاف بو حمرة في لقاء مع «كونا» أمس ان مطالبات الكويت من اللجنة الدولية للتعويضات فيما يتعلق باعادة تاهيل البيئة تمثلت في ستة مطالبات «مشاريع» كل منها مخصص لمعالجة قضية بيئية معينة وذلك حسب القرار الدولي رقم 258.

وبين ان المطالبة الاولى متعلقة باعادة تأهيل المياه الجوفية في منطقتي الروضتين وام العيش وتهدف الى تنقية المياه التي تلوثت بفعل تسرب النفط الخام بعد حرق ابار النفط ومن المواد الكيماوية التي استخدمت لاخمادها بعد غزو النظام العراقي السابق للكويت.

وراى بو حمرة ان اهمية هذه المطالبة تكمن في ان المياه الجوفية في هاتين المنطقتين هما المصدر الوحيد للمياه الصالحة للشرب في البلاد مايجعل هذا المطالبة حيوية ورئيسة ويجعل المشاريع لتنفيذ هذه المطالبة في اولويات لجنة الارتباط والعمل جاري فيها.

وقال ان المشاريع لتنفيذ المطالبة الخاصة بتاهيل المياه الجوفية في منطقتي الروضتين وام العيش بدأت فعليا اذ تشمل عدة مشاريع اولها ايجاد نموذج رياضي مؤتمت لتحديد نسبة التلوث في المياه الجوفية في هاتين المنطقتين وفي طبقاتها المختلفة في حين يتضمن المشروع الثاني ايجاد طريقة لمعالجة هذا التلوث لتبدا مرحلة المشروع الثالث الخاصة بمعالجة التلوث.

واضاف ان المشروع الاول الخاص بايجاد النموذج الرياضي بدأ بالفعل في ديسمبر من عام 2012 وانتهى العمل به اخيرا اذ تم تحديد اسلوب القياس وتحديد نقاط اخذ العينات على ان يقوم المشروع الثاني بمتابعة هذه المقاييس لمدة تصل الى ثلاث سنوات ثم يليها المشروع الثالث المتضمن معالجة هذا التلوث والذي يستمر 15 سنة لتصل الفترة الزمنية للانتهاء من هذه المطالبة الى 20 عاما لتكون بذلك اطول مرحلة زمنية من بين المطالبات الخمس الاخرى.

وعن المطالبة الثانية قال بو حمرة انها تتمثل في معالجة السواحل الكويتية وخصوصا خليج الصليبخات حيث ان قوات النظام العراقي السابق قامت بانشاء العديد من الخنادق يصل عددها الى 115 خندقا في الكويت تم تعبئتها بالنفط الخام من الابار الشمالية في الكويت لاحراقها.

واضاف ان القوات قامت ايضا بانشاء خندق كبير من شمال الكويت الى خليج الصليبخات يتجاوز طوله 4.7 كيلو مترات تمت تعبئته بالنفط الخام لتكون النتيجة تلويثه بكمية كبيرة من النفط الخام.

وبين انه نتيجة لهذا التلوث والخنادق المقامة جاء المطلب الثاني المتمثل باقامة مشاريع لتنظيف خليج الصليبخات واقامة محمية بحرية فيه مبينا ان المحمية تمنع الاصطياد في هذا المنطقة وعدم السماح بالتدخل فيها لمدة تصل الى 30 سنة حتى تستعيد الحياة البحرية فيها وضعها الطبيعي وتم فعليا تخصيص منطقة المحمية للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

وقال انه تم ايضا البدء بمعالجة الخنادق في خليج الصليبخات مقرا بوجود صعوبات تعترض هذه العملية بسبب وجود حقول للالغام بمحاذاتها.

وعن المطالبة الثالثة قال انها الاكبر من حيث الحجم وعدد المشروعات وتتضمن ازالة البحيرات النفطية التي تشكلت بعد حرق مايقارب 700 بئر نفط وتسرب كميات كبيرة منه وتهدف هذه المطالبة الى ازالة التلوث واعادة تخضير الاراضي حول البحيرات كما تتضمن معالجة مايسمى بـ «السجاد النفطي» وهي ترسبات الدخان الاسود على كثبان الرمال «الصهيد» وازالتها واصلاح التربة لتتمكن النباتات من النمو مجددا.

وشدد على ضرورة ان تلتزم شركات ووكلاء التأمين بشروط الوثيقة المشار اليها في المادة السابقة وتخطر وزارة التجارة والصناعة في حالة مخالفتها لاتخاذ اللازم ضد المخالف.

وأكد عزم الادارة العامة للمرور على تكثيف حملاتها لضبط الدراجات الآلية خاصة بموسم البر والتخييم بعدما أصبحت تلك الآليات عاملا مشتركا وأساسيا في العديد من الحوادث المرورية المميتة التي قد تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية للشباب.

ودعا المواطنين والمقيمين من اولياء امور الشباب مستخدمي تلك البانشيات الى تعليم ابنائهم احترام قواعد المرور من خلال متابعة برامج التوعية المرورية عبر وسائل الاعلام مع التركيز على اتباع التعليمات والارشادات المرورية الخاصة بقيادتها وتوفير وسائل الأمن والسلامة والتقيد بشروط الأمن والمتانة.

منهم4154 إلى السعودية و608 إلى السورية و443 إلى العراقية و45 إلى الأردنية

«الجهاز المركزي»: 5504 من المقيمين بصورة غير قانونية عدلوا أوضاعهم

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية أمس ارتفاع عدد الأفراد الذين عدلوا أوضاعهم منذ انشاء الجهاز في عام 2011 حتى نهاية نوفمبر 2013 الى 5504 افراد.

وقال مدير ادارة تعديل الاوضاع في الجهاز العقيد محمد الوهيب لـ«كونا» ان 4154 فردا عدلوا أوضاعهم الى الجنسية السعودية و608 افراد الى الجنسية السورية و443 الى الجنسية العراقية و45 الى الجنسية الاردنية و41 الى الجنسية الايرانية اضافة الى 213 فردا تم تعديل اوضاعهم الى جنسيات أخرى.

وتوقع الوهيب ان يتجاوز العدد عتبة الـ6000 فرد خلال الفترة القليلة المقبلة وذلك بالنظر الى حجم الطلبات المقدمة لتعديل الاوضاع واستنادا إلى عدد الملفات التي يعالجها الجهاز المركزي حاليا، واشار الى ان تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية يتمان بناء على جواز سفر صحيح وبعد ان يقوم الجهاز المركزي بالتثبت من صحة الوثائق المقدمة موضحا ان آلية تعديل الأوضاع هذه تتم بالتعاون بين الجهاز وادارة مباحث الهجرة بوزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ودعا الوهيب الراغبين في تعديل أوضاعهم الى التوجه إلى مكتب الجهاز المركزي في ادارة هجرة محافظة مبارك الكبير أو مراجعة مقر الجهاز بالعارضية حيث تقدم لهم كل التسهيلات لتسوية اقامتهم وتوفيق أوضاعهم حسب قوانين الاقامة السارية في الكويت، واوضح أن من بين الامتيازات التي يقدمها الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ممن يعدلون أوضاعهم الحصول على اقامة فورية مجانية لجميع أفراد الاسرة لمدة خمس سنوات وفق المادة 24 «كفيل نفسه» قابلة للتجديد الى جانب خدمات التعليم والصحة المجانية بالاضافة الى الحصول على بطاقة تموين للاسرة وأولوية التوظيف في الجهات الحكومية بعد الكويتيين فضلا عن عدد من الامتيازات والاعفاءات الأخرى.

تتمات

«الكويتية» تتخبط

ففي الوقت الذي اعترف فيه رئيس مجلس الإدارة بالتكليف جسار الجسار بحدوث ذلك بالفعل، وقال: «ان الوقت ليس في صالح الشركة، وانه كان لا بد من الذهاب الى اتمام هذه الصفقة، بعد ان اوقفت صفقة الطائرات التي من المفترض شراؤها من شركة جت ايرويز الهندية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن صفقة شراء 25 طائرة وتأجير 12 اخرى، جاءت لتدارك أي توقيف لطائرات الكويتية»، «فتحن امام ازمة ومفترق طرق، وكان لابد من اجراء سريع، لذلك تم عرض الصفقة بعد الحصول على الموافقات الحكومية اللازمة، وتنفيذ جميع الإجراءات»، فإن رئيس الدائرة الهندسية بالشركة عبد الله الشرهان نفى ذلك، واعتبر أن ما يقال عن وجود بعض المطارات التي قد تمنع الكويتية من الهبوط في مطاراتها، غير صحيح، «فتحن مرخص لنا من سلطات الطيران الاوروبية، ولدينا صلاحية طيران كاملة، ونغطي جميع مطارات العالم دون استثناء او تحفظ، وهناك فحص دوري للطائرات التي تهبط في اوروبا، والمشكلة فقط في عدد من الطائرات والتي تحتاج لتكاليف صيانة عالية، والتي نود ان تخرج من الخدمة وتستبدل بأخرى جديدة».

تناقض آخر كشفت عنه تصريحات مسؤولي «الكويتية» ايضا، ففيما أوضحت المستشارة في الشركة أماني بورسلي ان جميع إجراءات التعاقد بشكل مباشر مع الشركتين المصنعتين، وهما شركتا الايرباص والبوينغ، «كانت بها شفافية كبيرة، وحرص على تطبيق افضل الممارسات العالمية، وكذلك الالتزام بالإجراءات القانونية والفنية والمالية، بما يحصنها من أي طعن او تشكيك في نزاهتها»، فإنها رفضت الكشف عن الحجم المالي للصفقة، وقالت إنه «لن يتم الافصاح عن مبالغ الصفقة، لانها تعتبر سرية بحكم العقود التي تم توقيعها مع شركة الايرباص».

وعودة إلى حديث رئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية بالتكليف جسار الجسار، فقد اوضح ان الطائرات الجديدة المستاجرة والتي يصل عددها الى 12 طائرة سوف يتم تسلمها في الربع الاخير من عام 2014.

وقال: ان قرار شراء 25 طائرة جديدة وتأجير 12 طائرة اخرى من شركة «ايرباص» تم اتخاذه في الاشهر الاولى من تعيين مجلس الادارة، بالتزامن مع اجراءات تحويل «الكويتية» الى شركة خاصة، مشيرا إلى ان حلم تحديث اسطولها بات حقيقة دامغة، بعد توقيع مذكرة التفاهم مع شركة ايرباص، التي تاتي ضمن الخطة الاستراتيجية للشركة.

من جانبها قالت المستشارة في «الكويتية» أماني بورسلي إن العرض الاولي يحتوي على 25 طائرة، وقد تم توقيع العقد وسندا الكويتية في تسلمها في عام 2019 وحتى عام 2022، وبالنسبة للطائرات المؤجرة فعددها 12 طائرة وجميعها جديدة، مؤكدة انه لا يوجد وسطاء بالصفقة ولا توجد شروط جزائية، وفترة السداد تبدا من العام الحالي، اي منذ توقيع مذكرة التفاهم وتنتهي مع تسلم آخر دفعة في عام 2022 وقد تم دفع جزء من مبلغ الصفقة عند توقيع مذكرة التفاهم، لافتة إلى ان تمويل الصفقة سيكون محليا وعالميا، ووفق ممارسات القطاع الخاص، وسيتم توقيع العقد بعد شهر.

تجدر الإشارة إلى أن وزير المواصلات عيسى الكندري كان قد اتخذ قرارا في 25 نوفمبر الماضي، بايقاف رئيس مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف، على خلفية صفقة الطائرات المستعملة من شركة هندية.

الحكومة: وزيرة

الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وزير الخارجية ان مخالفة هذه الضوابط يعد تكريسا لأعراف برلمانية غير دستورية لا تتماشى مع النهج المأمول في الممارسة السياسية السليمة وان مجلس الوزراء يامل ان تكون الممارسة البرلمانية في خصوص الاستجواب المشار إليه متفقة والأعراف البرلمانية الصحيحة.

وكان أحيط المجلس علماً بالاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي بصفتها حول ما نسب إليها فيه من مخالفات وتجاوزات إذ شرحت الوزيرة ردودها على ما تضمنه الاستجواب المشار إليه والتي اتسمت بالوضوح والشفافية.

إلى ذلك أكدت مصادر نيابية أن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي ستحظى بدعم كبير من قبل نواب مجلس الأمة إضافة إلى الدعم الذي تحظى به أساسا من قبل مجلس الوزراء والذي أكد للوزيرة بحسب المصادر انه سيساندها ويقف خلفها في ردها على محاور الاستجواب وتفنيدها امام السلطتين.

وقرر المجلس الموافقة على إصدار قرار مجلس الوزراء بشان إنشاء وحدة التحريات المالية الكويتية.

وكان المجلس استعرض المجلس توصية لجنة الشؤون القانونية بشان مشروع قرار مجلس الوزراء بشان وحدة التحريات المالية الكويتية وذلك التزاما بتعهد الكويت بإتمام الإجراءات المطلوبة بموجب خطة تصويب الأوضاع التي أعدت في هذا الخصوص وتنفيذا لنص المادة (16) من القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنص على إنشاء وحدة تسمى وحدة التحريات المالية الكويتية تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة والعمل بوصفها الجهة المسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن يكون عائدات متحصله من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال وتمويل إرهاب وفقا لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعبر المجلس عن ارتياحه لتأكيد ثقة مجلس الأمة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح ومجلس الوزراء إذ يتقدم بخالص التهنئة لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة على الثقة الغالية التي حظي بها من الأخوة أعضاء مجلس الأمة لمحترمين ليؤكد بأنها ستكون دافعا قويا لمزيد من العطاء المخلص والعمل الجاد وتحقيق المزيد من الإنجازات مؤكدا التزام الحكومة وإيمانها المطلق بالديمقراطية التي تصب في مصلحة الوطن وكذلك حرصها على تعزيز التعاون المشترك لحل القضايا في إطار من الثقة المتبادلة بين المجلس والحكومة في ظل أحكام الدستور والقوانين سعيا لتلبية آمال المواطنين وطموحاتهم ورفعة شأن الوطن وازدهاره.

وعرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز على المجلس تقريرا بمشاركة كل من مدير البنك الدولي في الكويت والوكيل المساعد لشؤون أملاك الدولة محمد العاصم ومستشارون في البنك الدولي حيث شرحوا للمجلس الحاجة الماسة لتحسين إدارة موارد الأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت حيث تعتبر مشكلة الحصول على الأراضي أكبر المعوقات الاستثمارية في الكويت.

كما عرضوا على المجلس الدراسة التي تم إعدادها من قبل البنك الدولي والتي تضمنت تحديد التحديات الأساسية والمشاكل الهيكلية التي تواجه القطاع الحكومي والخاص وتقديم المقترحات العملية لمعالجتها وذلك بإصلاح قطاع تنظيم أملاك الدولة وإعداد الأطر السياسية والمؤسسية والتنظيمية لها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

كما تناول العرض كذلك سبل معالجة الجوانب السلبية والارتقاء بالخدمات المالية في كافة القطاعات إلى جانب الجهود المبذولة لتحسين إدارة موارد الأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تحقق الأهداف المرجوة منها بما في ذلك ما تقوم به وزارة المالية من استخدام أفضل الخبرات الاستشارية المالية لتصويب مسيرة العمل المالي والنهوض به لمواكبة التطورات والتحديات المختلفة في دولة الكويت.

وقد بارك مجلس الوزراء هذه الجهود الطيبة مؤكدا على ضرورة استكمال كل الخطوات العملية الهادفة إلى تحسين إدارة موارد الأراضي وتطويرها لتكون عنصرا مضافا يدفع مسيرة تعزيز الاقتصاد الوطني.

الكويت تتسلم

معينة وذلك حسب القرار الدولي رقم 258.

وبين ان المطالبة الاولى متعلقة باعادة تاهيل المياه الجوفية في منطقتي الروضتين وام العيش وتهدف الى تنقية المياه التي تلوثت بفعل تسرب النفط الخام بعد حرق ابار النفط ومن المواد الكيماوية التي استخدمت لاخمادها بعد غزو النظام العراقي السابق للكويت.

وراى بو حمرة ان اهمية هذه المطالبة تكمن في ان المياه الجوفية في هاتين المنطقتين هي المصدر الوحيد للمياه الصالحة للشرب في البلاد مايجعل هذه المطالبة حيوية ورئيسة ويجعل المشاريع لتنفيذ هذه المطالبة في اولويات لجنة الارتباط والعمل جار فيها.

وقال ان المشاريع لتنفيذ المطالبة الخاصة بتاهيل المياه الجوفية في منطقتي الروضتين وام العيش بدأت فعليا اذ تشمل عدة مشاريع اولها ايجاد نموذج رياضي مؤتمت لتحديد نسبة التلوث في المياه الجوفية في هاتين المنطقتين وفي طبقاتها المختلفة في حين يتضمن المشروع الثاني ايجاد طريقة لمعالجة هذا التلوث لتبدا مرحلة المشروع الثالث الخاصة بمعالجة التلوث.

الزياني: قمة

وأكد الزياني لـ«كونا» ان قمة الكويت الخليجية «تكتسب أهمية خاصة نظرا للظروف الدقيقة التي تعيشها المنطقة والتحديات الجسيمة التي تفرض على دول المجلس تبادل الرأي وتوحيد الرؤى واستمرار التنسيق المشترك في كل ما من شانه تعزيز المسيرة وتأكيد تلاحم وترابط دول المجلس».

وقال ان قمة الكويت «ستضيف مكاسب جديدة لصالح مواطني دول المجلس» مؤكدا ان لقاءات قادة دول المجلس هي «لقاءات خير ومحبة هدفها الدائم هو المواطن الخليجي وتحقيق آماله وتطلعاته في مزيد من المكتسبات والانجازات وبما يعود عليه بالنفع والخير».

وأشار الى أن قادة دول المجلس «يولون المواطنة الخليجية والأمن والاستقرار وتعميق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس اهتماما بالغا لارتباطها بحياة المواطن الخليجي ومعيشته كما أنهم يؤكدون دائما على ضرورة أن يؤدي العمل الخليجي المشترك الى مزيد من التعاون والترابط والتكامل».

الجهاز المركزي

لـ«كونا» ان 4154 فردا عدلوا أوضاعهم الى الجنسية السعودية و608 افراد الى الجنسية السورية و443 الى الجنسية العراقية و45 الى الجنسية الاردنية و41 الى الجنسية الايرانية اضافة الى 213 فردا تم تعديل اوضاعهم الى جنسيات أخرى.

وتوقع الوهيب ان يتجاوز العدد عتبة الـ6000 فرد خلال الفترة القليلة المقبلة وذلك بالنظر الى حجم الطلبات المقدمة لتعديل الاوضاع واستنادا إلى عدد الملفات التي يعالجها الجهاز المركزي حاليا.

وأشار الى أن تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية يتمان بناء على جواز سفر صحيح وبعد ان يقوم الجهاز المركزي بالتثبت من صحة الوثائق المقدمة موضحا ان آلية تعديل الأوضاع هذه تتم بالتعاون بين الجهاز وادارة مباحث الهجرة بوزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعبر المجلس عن ارتياحه لتأكيد ثقة مجلس الأمة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح ومجلس الوزراء إذ يتقدم بخالص التهنئة لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة على الثقة الغالية التي حظي بها من الأخوة أعضاء مجلس الأمة لمحترمين ليؤكد بأنها ستكون دافعا قويا لمزيد من العطاء المخلص والعمل الجاد وتحقيق المزيد من الإنجازات مؤكدا التزام الحكومة وإيمانها المطلق بالديمقراطية التي تصب في مصلحة الوطن وكذلك حرصها على تعزيز التعاون المشترك لحل القضايا في إطار من الثقة المتبادلة بين المجلس والحكومة في ظل أحكام الدستور والقوانين سعيا لتلبية آمال المواطنين وطموحاتهم ورفعة شأن الوطن وازدهاره.

وعرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز على المجلس تقريرا بمشاركة كل من مدير البنك الدولي في الكويت والوكيل المساعد لشؤون أملاك الدولة محمد العاصم ومستشارون في البنك الدولي حيث شرحوا للمجلس الحاجة الماسة لتحسين إدارة موارد الأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت حيث تعتبر مشكلة الحصول على الأراضي أكبر المعوقات الاستثمارية في الكويت.

كما عرضوا على المجلس الدراسة التي تم إعدادها من قبل البنك الدولي والتي تضمنت تحديد التحديات الأساسية والمشاكل الهيكلية التي تواجه القطاع الحكومي والخاص وتقديم المقترحات العملية لمعالجتها وذلك بإصلاح قطاع تنظيم أملاك الدولة وإعداد الأطر السياسية والمؤسسية والتنظيمية لها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

كما تناول العرض كذلك سبل معالجة الجوانب السلبية والارتقاء بالخدمات المالية في كافة القطاعات إلى جانب الجهود المبذولة لتحسين إدارة موارد الأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تحقق الأهداف المرجوة منها بما في ذلك ما تقوم به وزارة المالية من استخدام أفضل الخبرات الاستشارية المالية لتصويب مسيرة العمل المالي والنهوض به لمواكبة التطورات والتحديات المختلفة في دولة الكويت.

وقد بارك مجلس الوزراء هذه الجهود الطيبة مؤكدا على ضرورة استكمال كل الخطوات العملية الهادفة إلى تحسين إدارة موارد الأراضي وتطويرها لتكون عنصرا مضافا يدفع مسيرة تعزيز الاقتصاد الوطني.

انتخاب النجار

ان انتخاب الدكتور النجار تم خلال اجتماع مجلس امناء الصندوق الذي عقد مطلع الاسبوع الجاري في العاصمة اللبنانية بيروت مقر الصندوق.

واضاف ان الصندوق الذي يعد مؤسسة مانحة مستقلة حرص على ان يكون أعضاء مجلس أمنائه وطاقمه الإداري كلهم من المنطقة العربية ويهدف الى تأمين الدعم التقني والمالي للمؤسسات والأفراد الناشطين في مجال تعزيز كافة حقوق الإنسان في المنطقة.

يذكر ان الصندوق العربي لحقوق الانسان اطلق عام 2008 واختار القائمون عليه العاصمة اللبنانية بيروت مقرا له ويهدف الى زيادة الموارد المتاحة لحماية حقوق الانسان بطريقة مركزة وتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي بالاضافة الى تشجيع العطاء الانساني من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

ويعتبر الصندوق مؤسسة عربية دولية مستقلة غير حكومية تهدف إلى دعم وتعزيز جميع حقوق الإنسان وتشجيع حب العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية كما يسعى الى طلب الموارد المالية واستثمارها وتحويلها ومنحها لتلك الأهداف والخدمة الإنسانية بعيدا عن منظور تحقيق الارباح.

ويدعم الصندوق الجمعيات العربية الصغيرة والناشئة في مجال حقوق الانسان حيث قام الصندوق منذ عمله الفعلي بتقديم 137 منحة الى 106 جهات مستفيدة في 20 دولة عربية مختلفة.

الرئيس المصري

اللجنة المعنية بتعديل الدستور الذي اقر في 2012 إلا انه عطل بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي على خلفية الاحتجاجات الحاشدة التي خرجت في 30 يونيو الماضي مضيفا «ولكن كانت هناك اتصالات بين الجميع».

ودعا موسي وهو مرشح رئاسي سابق في الانتخابات الماضية الشعب المصري إلى المشاركة بكثافة في الاستفتاء على الدستور «والتصويت بنعم» مؤكدا أن «مصر تمر بفترة خطيرة للغاية لابد من وضع حد لها والخروج من هذا الوضع الخطير».

واستبعد قيام الرئاسة المصرية بإعادة مسودة الدستور مرة أخرى الى اللجنة لتعديل عدد من المواد الدستورية قائلا «لا أعتقد اجراء تعديلات على مشروع الدستور سوى التعديلات الصياغية فقط». وأكد موسي أن أربع مواد ثار خلاف حولها «لم يتم اقرارها ولم تمر لأسباب يراها الاعضاء» موضحا «ثار خلاف داخل اللجنة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات البرلمانية ام الرئاسية اولا فتركناها للمشرع وهو الرئيس المؤقت».

وحول نص خاص بالقوات المسلحة حصن منصب وزير الدفاع قال موسي «ينبغي الأخذ في الاعتبار الاعتداءات التي توجه الى القوات المسلحة والضحايا الذين يسقطون كل يوم.. وهذا النص انتقالي وليس دائما وجاء بالأغلبية».

وبشأن مستقبله السياسي ونيته الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة قال موسي «لا أنتوي الترشح للرئاسة ومستقبلي السياسي بيد الله».

ودعا رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي المصريين اليوم الى المشاركة في التصويت على دستور 2013 مؤكدا أن المشاركة في التصويت واجب على كل من شارك في ثورة 30 يونيو او تعاطف معها.

وقال الببلاوي في مؤتمر صحافي عقده عقب انتهاء الجلسة الأولى لمجلس الوزراء عصر اليوم ان الدستور على درجة عالية من الجودة معربا عن تفاؤله بمستقبل مصر في ضوء ما تضمنه مشروع الدستور وأن المشهد النهائي له يدعو للفخر والاطمئنان.

وشدد على ضرورة استكمال خارطة الطريق بجميع نصوصها رغم العقبات والمشاكل التي تحدث على الصعيد الأمني وكذلك المشاكل الاقتصادية.

ولفت الببلاوي الى أن قانون تنظيم الحق في التظاهر تعرض لحملة ظالمة مؤكدا أن الدولة جادة في اصدار قانون يحمي الحق في التظاهر ويتفق مع التقاليد السائدة في الدول وهذا القانون يعاقب من يخالف ذلك.

وأكد أن الدولة لم تقع في الفخ الذي أراده المتربصون وطبقت القانون «بحذافيره» في التظاهرات بكل كفاءة.

الداخلية»: منع

الحصول على التراخيص اللازمة وفقا للشروط والمعايير القانونية المحددة.

وقال العلي في تصريح صحافي ان هذه الاليات مخصصة في الاساس لاستخدامها في مناطق البر والطرق الترابية او الرملية ولكن البعض يسيء استخدامها خاصة الاطفال وبعض الشباب ممن يعرضون انفسهم وغيرهم من مستخدمي الطريق الى مخاطر جمة وحوادث خطيرة.

واوضح اللواء العلي ان معدلات الحوادث الناجمة عن استخدام «الباجيات والبانشيات» تأخذ في الارتفاع بعد وقوع حالات وفيات واصابات تسببت في عاهات مستديمة للاطفال نتيجة الخروج المفاجئ من الطرق الترابية او الرملية من مناطق البر الى الطريق العام والسير عكس الاتجاه وتجاوز الارصفة مما يؤدي الى وقوع حوادث خطيرة واصابات مؤلمة.

وذكر ان حملات رجال الادارة العامة للمرور تعمل على مدار الساعة لتنفيذ القرارات المنظمة بقيادة واستعمال البانشيات والباجيات وعدم قيادتها في الطرق الرئيسية والسريعة وشوارع الاحياء السكنية الداخلية.

وشدد اللواء العلي كذلك على وجوب توافر شروط الامن والمتانة في تلك الاليات وهي الانارة الامامية والخلفية ومكان بالجهة الامامية والخلفية مخصص للوحات المعدنية مع وجود حزام الامان للمركبات المزودة بمقاعد ومساند للظهر وان يوجد بالمركبة نظام عادم وكاتم للصوت وتركيب عمود الراية بطول لا يقل عن 125 سم.

واهاب بسائقي هذه المركبات الحصول على رخصة سوق «مركبة برية» وبشرط الا يقل سن المرخص له عن 17 سنة ميلادية ويسري على هذه المركبات ما يسري على الدراجات الآلية من رسوم ترخيص التسيير والتأمين على اللوحات المعدنية كما تسري على المركبات قواعد وشروط واحكام وثيقة التأمين المرافقة